

نداء انساني عاجل

من أجل الكشف عن مصير الدكتور لا زكين احمد صالح

استمرارا للجرائم المفضية والمانتهاكات الجسيمة المرتكبة، بحق المواطنين السوريين في مدينة عفرين وقراها، من قبل قوى الاحتلال التركية والمجموعات المسلحة المعارضة المتعاونة معهم، فقد تلقينا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، المانباء المدانة والمستنكرة، عن انه بتاريخ 29/5/2018، قام عدد من المسلحين الأتراك والمعارضين السوريين المتعاونين معهم، وتحت تهديد السلاح، باختطاف طبيب الأمراض القلبية المعروف:

الدكتور لا زكين احمد صالح

وذلك اثناء وجوده في عيادته الواقعة تحت منزله مباشرة في شارع سوق جندريسه - بريف مدينة عفرين - ريف حلب، ووفقا لمصادر متطابقة، فقد تم توقيف الدكتور لا زكين احمد صالح بشكل لا انساني وتعرض للضرب والشتيم والاهانة، وقاموا بتقييد يديه للخلف وتعصيب عينيه وتغطية راسه بقناع، واقتياده قسريا الى أحد مراكز الاختطاف التابعة لما يسمى بـ "مجموعة احرار الشرقية" المتعاونة مع جيش الاحتلال التركي، بعد ان سرقوا محتويات العيادة والمنزل.

يذكر ان الدكتور لا زكين احمد صالح، والده احمد محمد صالح ووالدته زريفة محمود نجار، ومن مواليد عفرين 1970، ومتزوج ولديه ثلاثة أطفال، وهو طبيب اخصائي امراض داخلية وقلبية.

إننا في المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية، ندين ونستنكر بأشد العبارات والكلمات، الاخفاء القسري والاختطاف اللاإنساني بحق طبيب امراض القلب:

الدكتور لا زكين احمد صالح

وإن نبدى قلقنا البالغ وتخوفاتنا الشديدة على حياة الدكتور لا زكين احمد صالح، فإننا نرى في استمرار اختطافه واخفائه قسريا يشكل تهديدا حقيقيا على سلامته وعلى حياته.

ونتوجه بالنداء العاجل الى جميع الجهات الحكومية وغير الحكومية في سورية وجميع الجهات المعنية بالدفاع عن حقوق الانسان اقليميا ودوليا، والى الصليب الأحمر الدولي وهيئات الأمم المتحدة، من اجل العمل سريعا وعاجلا ل
لكشف عن
مصيره
طلاق سراحه فورا، ودون قيد او شرط، حيث أن اختطافه واخفائه قسريا يشكل انتهاكا سافرا لجميع القوانين والمواثيق والمعاهدات المحلية والإقليمية والدولية المعنية بحماية حقوق الإنسان.

وإننا نرى في استمرار احتجازه يشكل تهديدا خطيرا على حياته، ويشكل انتهاكا سافرا للالتزامات المجتمع الدولي بمقتضى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقيات جنيف الأربعة المؤرخة في 12 آب 1949 والبروتوكولين الأول والثاني الإضافيين الملحقين باتفاقيات جنيف لعام 1977، والمتعلقة بحماية المدنيين خلال النزاعات المسلحة،
وبنود القانون الدولي الإنساني العرفي
الذي نشرته اللجنة الدولية للصليب الأحمر في سنة 2005،
حيث يتمتع الأفراد المخصصون للخدمات الطبية بحماية خاصة بالمنظر لطبيعة الأعمال الإنسانية التي يقومون بها أثناء الاحتلال،
مما استوجب وفق
القانون الدولي الإنساني، إقرار حماية كافية لهم ضد مخاطر العمليات العسكرية.
حيث إن القانون الدولي الإنساني يعتبر أن الدولة الموقعة أو غير الموقعة على الاتفاقيات الدولية ذات الطابع الإنساني ملزمة باحترام
قواعد القانون الدولي العرفي التي تتضمنها. وهي تتحمل مسؤولية عدم الملتزام.

دمشق في 30/2018/5

المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية

1) المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

2) المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD).

3) منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية-روانكة.

4) المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

5) اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المرصد).

6) منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف.

7) لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).